APLC/MSP.10/2010/WP.10

12 November 2010
Arabic
Original: Spanish

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع العاشر
جنيف، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد المهلة المحددة لإنجاز عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من كولومبيا

١- إن المصدر الرئيسي للتلوث بالألغام المضادة للأفراد في كولومبيا هو الألغام التي زرعتها الجماعات المسلحة غير المشروعة لحماية المناطق التي تزرع فيها محاصيل غير مشروعة، أو لإعاقة تقدم قوات الأمن أو لحماية المناطق التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية. ولم تلجأ قوات الأمن إلى استخدام الألغام المضادة للأفراد منذ أن وقعت كولومبيا على الاتفاقية.

٢- وفي عام ٢٠١٠، أنجزت كولومبيا أعمال تطهير حقول الألغام حول قواعدها العسكرية الخمس والثلاثين المعلن عنها. واضطُلع بهذا العمل تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية ومجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية. ويبين إنجاز تطهير هذه المناطق الملغومة بحلول المهلة المحددة أساساً بموجب المادة ٥ التزام كولومبيا بالوفاء بتعهداتها كدولة طرف في الاتفاقية.

٣- ويستند طلب كولومبيا الحالي للتمديد إلى حجم وطبيعة التلوث بالألغام المضادة للأفراد المرتبطين بأعمال العنف من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة. وتكمن جذور المشكلة في الاستراتيجية العسكرية المحسوبة لتلك الجماعات التي اعترفت باستخدام هذه الأسلحة لهدفين أساسيين هما: عرقلة الإجراءات التي تتخذها قوات الأمن ضد هذه الجماعات

الرجاء إعادة الاستعمال

الإجرامية، وحماية مصادر دخلها الرئيسية، مثل محاصيل الكوكا وممرات تهريب الكوكا والبضائع الأخرى غير المشروعة.

٤- وكان لاستخدام الألغام المضادة للأفراد من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة تأثير خطير على رفاه الكولومبيين. فقد تم تسجيل ما مجموعه ١٣ ٢٣٤ حادثاً متصلاً باستخدام الألغام المضادة للأفراد من جانب هذه الجماعات في كولومبيا بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٩، تعرض ٨ ٢٤٥ كولومبياً لحوادث تسببت بها هذه الألغام. ووقعت معظم هذه الحوادث في تسع مناطق طبيعية في كولومبيا هي: مونتيس دي ماريا؛ وكاتاتومبو؛ وسيرانيا دي سان لوكاس؛ وأورابا، وباراميو، وممر باخو كاوكا أنتيوكينيو؛ وأراوكا، وبوياكا، وممر كاساناري؛ وأنتيوكيا الشرقية؛ وسفوح وغابات ميتا، وكاكيتا وغوافياري؛ وكانيون دي لاس هيرموسا؛ وجنوب غرب كولومبيا (كاوكا - نارينيو - بوتومايو).

٥- ويشكل وجود حقول الألغام المؤكد أو المشتبه به إحدى أكبر العقبات التي تواجه العائلات النازحة التي تسعى لاستعادة ممارسة حقوقها بالكامل في مواطنها الأصلية. وتأمل حكومة الرئيس خوان مانويل سانتوس ونائبه أنجيلينو غارزون في اعتماد قانون للأراضي يهدف إلى إعادة الأراضي التي صادرتها الجماعات المسلحة غير المشروعة بطريقة غير قانونية إلى أصحابها الشرعيين. ولجعل سياسة إعادة هذه الأملاك إلى أصحابها قابلة للتنفيذ، لا بد من التأكد من تطهير هذه المناطق من الألغام المضادة للأفراد.

٦- ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن لوجود الألغام المضادة للأفراد آثاراً متفاوتة على أضعف قطاعات السكان. فالألغام المضادة للأفراد، فاقمت، على سبيل المثال، من اقتلاع الجذور الثقافية لمجتمعات السكان الأصليين.

٧- وتوجه المادة ٥ من الاتفاقية الانتباه إلى تعهد الدول الأطراف "بتدمير أو ضمان تدمير *كل* مخزون الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة *التي تكون خاضعة لولايتها أو سيطرتها*" (أضيف التشديد). وتطلب كولومبيا تمديداً لعشر سنوات كي تبذل الجهود اللازمة لضمان الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية لأنه لا يمكن تحديد الحجم الكامل للتلوث إذ إن الجماعات المسلحة غير المشروعة تواصل زرع الألغام المضادة للأفراد. ونظرا لعدم اليقين بشأن الأماكن التي تزرع فيها هذه الجماعات الألغام المضادة للأفراد والفترة التي تستمر فيها في استخدام هذه الألغام، فإن عددا من المتغيرات (مثل احتمال زرع المزيد من الأجهزة المتفجرة والتغيرات في الظروف الأمنية) يجب أن يؤخذ في الاعتبار لدى وضع التخطيط التشغيلي. ولهذا السبب، ليس لدى كولومبيا ما تستند إليه كخط أساس في تحديد صلة واضحة بين نقطة الانطلاق، والتقدم المحرز وحجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لتطهير المناطق الملوثة بالأجهزة المتفجرة التي زرعتها الجماعات المسلحة غير المشروعة. وعلى الرغم من احتواء البرنامج الرئاسي للعمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد على

أساليب محددة لإدارة المعلومات بشأن هذا الموضوع، ووجود قاعدة بيانات قوية لتسجيل الضحايا والحوادث على مستوى البلديات، لا تزال هناك أوجه قصور فيما يتعلق باكتمال ونوعية المعلومات المقدمة من مصادر مختلفة. ولا يرجع ذلك إلى عدم توخي العناية الواجبة أو عدم الملاءمة في تصميم واستخدام أدوات ومنهجيات جمع المعلومات، بل إلى الطبيعة المحددة للوضع الذي يعطل إلى حد كبير الكشف عن الألغام المضادة للأفراد وتحديد المناطق الملغومة.

٨- وبالنظر إلى عدم اليقين هذا وعدم وجود معلومات كاملة، لجأت الحكومة الكولومبية إلى استخدام أدوات إحصائية لتقدير خط أساس لحجم التلوث المحتمل في كل بلدية. وبناء على ذلك التقدير (الذي ترد الافتراضات الداعمة له في المرفق المنهجي لطلب التمديد)، اعتُبر من اللازم إزالة الألغام، باستخدام الوسائل التقنية وغيرها، لمساحة إجمالية قدرها ٥٠,٥ كيلومتر مربع من الأراضي التي يعتقد أنها ملوثة، موزعة على ٦٠١ بلدية. وينبغي الإشارة إلى أن طلب التمديد هذا يشكل المناسبة الأولى التي تلمح فيها كولومبيا إلى أن المناطق الملوثة بالألغام المضادة للأفراد قد تكون مساحتها أكبر مما كان يعتقد سابقاً. وقد وُضع هذا التقدير لخط الأساس بغية تحديد حجم المناطق التي يحتمل أن تكون ملوثة بالألغام، في ضوء الاتجاهات الحالية، وتحليل التطورات في المناطق الملغومة والتقدم المحرز في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وإمكانية زيادة القدرة على إزالة الألغام على هذا الأساس. وقد سعت كولومبيا، كلما سنحت الفرصة، إلى شرح الصعوبات التي ينطوي عليها تقدير مساحة الأراضي التي تحتوي على الألغام المضادة للأفراد، خصوصاً في حالات العنف المسلح.

٩- وعلى الرغم من تعقد الوضع، شرعت فرق إزالة الألغام لأغراض إنسانية في تنفيذ عملياتها في المجتمعات التي زرعت فيها الجماعات المسلحة غير المشروعة هذه الألغام. وقد تم تحديد وتطهير ما مجموعه ٥٤ حقل ألغام في ١٠ بلديات. وفي المجموع، أدت عمليات إزالة الألغام التي نُفذت في المجتمعات المحلية المتضررة من أعمال الجماعات المسلحة غير المشروعة، إلى تطهير ما مجموعه ١٨٦ ٣١١ متراً مربعاً، وتدمير ٢٦٢ لغماً مضاداً للأفراد من الألغام المحلية الصنع و٣٢١ متفجرة من مخلفات الحرب، مما عاد بالفائدة المباشرة على أكثر من ٧٣٩ ١ نسمة في تلك البلديات. وتكمن صعوبة تحديد المناطق الملغومة وتحديد مدى التلوث في زرع الجماعات المسلحة غير المشروعة لهذه الأجهزة بشكل عشوائي واعتباطي، ودون اعتبار لأية عقيدة عسكرية، مما يعني أن التعرف على المناطق المشبوهة لا يتم إلا بعد وقوع حادث انفجار لأحد الألغام المضادة للأفراد.

١٠- ووفقاً للوائح الكولومبية تقوم كتيبة المهندسين رقم ٦٠ (وربما منظمات مدنية متخصصة في المستقبل)، بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، بتوجيه من اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات المعنية بالعمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، بصفتها السلطة الوطنية المختصة في هذا المجال، ومن البرنامج الرئاسي للعمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة

للأفراد الذي يعمل بمثابة مركز تنسيق للأعمال المتعلقة بالألغام بدعم من وزارة الدفاع ومركز تنسيق العمل الشامل.

١١- وقد تأسست الفرقة الأولى لإزالة الألغام في عام ٢٠٠٤، وأضيفت ثلاث فرق أخرى في أواخر عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٩، أنشئت كتيبة المهندسين رقم ٦٠، التي تقوم بعمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، كجزء من لواء المهندسين الخاص الذي أنشئ مؤخراً، ولكن تحت القيادة العملياتية للمفتشية العامة للقوات المسلحة. وحتى الآن، قامت هذه الوحدات بتنفيذ جميع عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في كولومبيا، بما في ذلك عمليات القواعد العسكرية. ولدى الكتيبة الآن ثماني فرق لإزالة الألغام يدوياً، ووحدة ميكانيكية وفرقة أخرى تخضع للتدريب حالياً. ويستوفي عملها المعايير الدولية لمكافحة الألغام، وبالتالي فإن التدمير التام للألغام المضادة للأفراد في المناطق التي تعمل فيها مكفول.

١٢- وتُتخذ القرارات المتعلقة بالمناطق التي يتعين تطهيرها وفقاً للأولويات التي يضعها البرنامج الرئاسي للعمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، الذي يعمل بوصفه أميناً تقنياً للجنة الوطنية المتعددة القطاعات المعنية بالعمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، بالتعاون مع القيادة العامة للقوات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج العمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد التابع لمنظمة الدول الأمريكية، يقدم الدعم المالي والتقني لعمليات إزالة الألغام، بما يشمل نظماً لمراقبة الجودة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، قررت الحكومة الكولومبية أيضاً صياغة وتنفيذ لوائح تتيح لجميع المنظمات المدنية المؤهلة تنفيذ عمليات إزالة الألغام.

١٣- ولهذه الغاية، تعمل السلطات الكولومبية على وضع لوائح إطارية لعمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية من شأنها أن تتيح للدولة الإشراف على هذه الأنشطة ورصدها. ويقوم الكونغرس حاليا بمناقشة مشروع قانون لتعديل القانون والأمر رقم ٤١٨ لعام ١٩٩٧ بما يتيح للمنظمات المدنية العمل في إزالة الألغام. كما تحقق الحكومة تقدماً، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، في وضع المبادئ التوجيهية التقنية الأولية، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة في مجالات تحديد الأولويات، وتوزيع المهام، وإدارة المعلومات ومراقبة الجودة في عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وفي إطار سياسة الحكومة الرامية إلى تعزيز السلامة الإقليمية، لن يُسمح للمدنيين بالمشاركة في تنفيذ أعمال إزالة الألغام إلا في أجزاء البلد التي استتب فيها الأمن بالكامل.

١٤- وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة للحالة الأمنية في كولومبيا، فإن السجل الكامل للمناطق التي استعادت الحكومة السيطرة عليها والمناطق التي توجد فيها الجماعات المسلحة غير المشروعة يندرج في إطار الأمن الوطني، وتدير وزارة الدفاع هذه المعلومات. ولهذا السبب، فإن التكليف بعمليات إزالة الألغام يتم بالتشاور مع السلطات المسؤولة عن الإشراف على سياسات البلد في مجالات الدفاع والأمن الوطني وعودة المشردين. ويستند التكليف بهذه

المهام أيضاً إلى التطورات التشريعية وغيرها من التطورات المتعلقة بإعادة الأراضي إلى ضحايا العنف. وعلى أية حال، فإن كولومبيا كانت جاهزة ومستعدة في جميع الأوقات، في إطار التزاماتها بموجب الاتفاقية، لإبلاغ الدول الأطراف بالتقدم المحرز في تحديد المناطق الملغومة وفي تنفيذ عمليات إزالة الألغام.

١٥- وتوخياً للوضوح، لا بد من الإشارة إلى أن السبب وراء طلب التمديد هو أن تدمير حقول الألغام التي زرعتها الجماعات المسلحة غير المشروعة يبقى رهنا بوتيرة التقدم المحرز في استعادة الأمن في إطار سياسة توطيد الأمن، لأن عمليات إزالة الألغام لن تُنفذ إلا في المناطق التي تعود إلى الوضع الطبيعي بشكل كامل. وقد نُفذت جميع عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية من المناطق التي لغمتها الجماعات المسلحة غير المشروعة في مناطق نفذت فيها الحكومة استراتيجيتها للتوطيد الاجتماعي، بما يضمن السلامة التامة لفرق إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وثقة المجتمعات المعنية بسلامة أراضيها، واستعادة السكان المدنيين لاحقاً للحق في حرية التنقل وإرساء الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جديد في المجتمعات المحلية المستفيدة. وليس هذا بالأمر الهين لأنه يضمن استدامة العمليات ويوفر حافزاً لاستعادة الظروف التي تفضي إلى تنمية المجتمعات المحلية المعنية.

١٦- وفيما يتعلق بمسألة النقص في الإبلاغ، يستند طلب التمديد أيضا إلى أن بلديات البلد محددة بشكل واضح من الناحيتين الإقليمية والدستورية بوصفها الوحدة التي يتعين استخدامها في التقارير المرحلية. وبالتالي، عندما يتم تنفيذ جميع أنشطة إدارة المعلومات المتصلة بتحديد حقول الألغام على مستوى البلديات، وما يلي ذلك من أعمال تقنية لإزالة الألغام، فإن تقارير وافية حول البلديات المعنية البالغ عددها ٦٠١ ستُقدم بموجب المادة ٧. وفي عام ٢٠١٠، وضعت الحكومة الكولومبية، ولأسباب تشغيلية، خطة عمل لتنقية قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات المتعلقة بمكافحة الألغام. وتنطوي الخطة على مطابقة الثغرات في المعلومات في قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات المتعلقة بمكافحة الألغام مع المهام المتعلقة بالدراسات الميدانية غير الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، تشير المعلومات المتحصلة من الدراسة الاستقصائية عن الأثر الاجتماعي – الاقتصادي لحوالي ٢٥٠ مجتمعاً محلياً في أنتيوكيا الشرقية ومونتيس دي ماريا (وهما منطقتان من المناطق التسع الأكثر تضرراً من الألغام) إلى تضرر ٤٠ مجتمعاً إلى حد ما من هذه الأسلحة. وفي الوقت الحاضر، يجري بحث نتائج الدراسة الاستقصائية لأثار الألغام الأرضية كجزء من البرنامج الرئاسي للعمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد واستُخدمت هذه النتائج كمدخلات في إعداد دراسات غير تقنية من جانب الجهات المدنية العاملة في مجال إزالة الألغام بموجب مذكرات اتفاق تم التوصل إليها بين الحكومة والصندوق الاستئماني لمنظمة دعم الحياة في المناطق الخطرة (HALO Trust) والفريق الاستشاري المعني بالألغام. وقد نظرت كولومبيا في إمكانية تكرار منهجية الدراسة الاستقصائية لآثار الألغام الأرضية من أجل توسيع نطاق تغطية الدراسة وتجميع المعلومات عن المناطق المتضررة من الألغام المضادة للأفراد.

١٧- وبالإضافة إلى ذلك، حقق البرنامج الرئاسي للعمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، بدعم من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، تقدماً كبيراً في عام ٢٠١٠ في تحسين العمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة معلومات الأعمال المتعلقة بالألغام. وقد وُضعت العمليات والإجراءات اللازمة لتقييم كل صنف من الأصناف المبلغ عنها ولاستكمال إدخاله في قاعدة البيانات نظام إدارة المعلومات المتعلقة بمكافحة الألغام. وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من أن قاعدة البيانات تحتوي على سجل تاريخي لحوادث تشمل الألغام المضادة للأفراد منذ عام ١٩٩٠، فإن الحكومة الكولومبية أعلنت، في مناسبات عدة، أن المعلومات المتعلقة ببعض الأصناف ليست كافية للمضي قدماً في العمليات. ولهذا السبب، ترى الحكومة أن التقدم في مجال إدارة المعلومات أمر حاسم.

١٨- واستناداً إلى هذين العنصرين من عناصر الأساس المنطقي لطلبها، تعتمد كولومبيا استراتيجية عمل من ثلاثة محاور.

١٩- وينطوي المحور الأول على إضفاء الطابع الرسمي على أدوات ومراحل التخطيط وتوزيع المهام، بما يتماشى مع قدرات الدولة، ومساحة المناطق المتضررة والوضع في كل منطقة. ويشمل ذلك أنشطة مثل: تصميم آليات وصل لتحليل المعلومات المتعلقة بدرجة تأثر المناطق بالألغام وبالجدول الزمني لعمليات إزالة الألغام؛ وتحديث أساليب تقدير الموارد المتاحة؛ ووضع إجراءات صنع القرار فيما يتعلق بتخطيط واختيار المناطق التي يتعين تطهيرها؛ والتشاور مع المجتمعات المحلية ومع المنظمات والقطاعات الأخرى من السكان. وقدرت الميزانية المطلوبة لهذا العنصر من عناصر استراتيجية العمل بمبلغ ١١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومعظم هذه المهام يجري الآن الاضطلاع بها أو تم الانتهاء منها في عام ٢٠١٠. لكن، بما أن اللوائح التي تنظم مشاركة المنظمات المدنية لم توضع بعد، فإن إجراءات وأساليب إدارة المعلومات ربما لا تزال بحاجة إلى تعديلات تتماشى مع احتياجات المشغلين أو الوكلاء المسؤولين عن تنفيذها. ومن هنا، فإن الهدف من مواصلة الأنشطة هو تحسين إدارة المعلومات في عام ٢٠١١، على النحو المبين في طلب التمديد هذا.

٢٠- أما المحور الثاني من استراتيجية العمل فيتناول تحقيق المستوى الأمثل لعمليات وأساليب جمع المعلومات العملياتية. وتشمل الأنشطة ما يلي: تحديث الأدوات المستخدمة في تجميع المعلومات المتعلقة بحالة المناطق المتضررة من الألغام؛ وتحليل نتائج الدراسة الاستقصائية لآثار الألغام الأرضية لعام ٢٠٠٩، وتنفيذ دراسة استقصائية ثانية من هذا النوع على المستوى دون الوطني؛ وتصميم وتنفيذ آليات لمراجعة المعلومات ورصدها؛ وتحديد موقع الأصناف في قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات المتعلقة بمكافحة الألغام التي لا تعطى إحداثياتها الجغرافية ولا خرائطها المشتركة بين البلديات؛ والاستفادة المثلى من سجل المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في عمليات إزالة الألغام. ويتطلب تمويل هذه المهام

حوالي ٠٠٠ ٣١٥ ١ دولار. وسوف تواصل كولومبيا العمل كي تكون لديها رؤية عامة أوضح للأراضي المتضررة من الألغام بغية إحراز تقدم في الالتزام بالمهل الزمنية بموجب المادة ٥ من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كولومبيا أكدت دائماً استعدادها لإبلاغ الدول الأطراف، حسب الاقتضاء، بالتقدم المحرز في تجميع المعلومات عن وجود الألغام، وفي عمليات إزالة الألغام وفي تطوير أدوات الإفراج عن الأراضي.

٢١- وينص المحور الثالث من استراتيجية العمل على سلسلة من الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات التقنية وغير التقنية على تطهير الأراضي من الألغام. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الدولة على إزالة الألغام لأغراض إنسانية، ستتم زيادة عدد الفرق من ٩ في عام ٢٠١١ إلى ١٨ فرقة في عام ٢٠١٥ وإلى ٢٥ فرقة في عام ٢٠٢٠. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن تقديرات الحكومة للقدرات الوطنية وللمساعدة الخارجية المطلوبة تعتمد على الافتراضات التالية: '١' ستكون تكلفة عمليات إزالة الألغام التي تقوم بها المنظمات المدنية مماثلة لتكلفة هذه العمليات عندما تنفذها القوات المسلحة؛ '٢' تمثل المنطقة التي يتعين تطهيرها ٤٠ في المائة من المساحة التي تغطيها الدراسات الاستقصائية غير التقنية. وهذه التقديرات ليست مجرد تكهنات بل تعكس التقديرات الزمنية ونتائج العمليات الفعلية لإزالة الألغام لأغراض إنسانية المنفذة تحت إشراف دولي. ورغم أن هذه التقديرات أولية، فإنها تعطي صورة عامة عن الوضع وعما هو مطلوب من أجل بناء القدرة على مواجهة مشكلة يُنظر إليها على انها متنامية.

٢٢- وطالما بقيت الجماعات المسلحة غير الشرعية نشطة، فإن حالة عدم اليقين الناجمة عن ذلك ستعوق إعداد خطة تفصيلية تغطي كامل الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. ولذلك، وضعت كولومبيا خططاً محددة لتطهير الأراضي التي زرعتها الجماعات المسلحة غير المشروعة بالألغام خلال السنوات الثلاث الأولى فقط من فترة التمديد المطلوبة. وبين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، يتوقع أن يساعد العمل المبين أعلاه في القضاء على التهديد الموجود في ١٤ بلدية. وفي هذه البلديات الأربع عشرة، تقدر مساحة الأراضي التي يمكن أن يُعلن عن خلوها من الألغام، باستخدام أساليب غير تقنية، بحوالي ٩ ملايين متر مربع، ويمكن تطهير ستة ملايين متر مربع من الأراضي من الألغام بتكلفة تبلغ نحو ٢٢ مليون دولار. ويراعى في هذه الخطة أن كتيبة المهندسين رقم ٦٠ هي في الوقت الحاضر الجهة الوحيدة المسموح لها بتنفيذ عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وعليه، ذكرت كولومبيا في طلبها التمديد أنها ستمضي قدماً في العمليات في حدود قدرة الدولة، وأنها سوف تبلغ عن التقدم المحرز في العمليات التي تقوم بها المنظمات المدنية (مثل تخصيص المساحات) حالما تتم الموافقة على اللوائح المناسبة. وتعكس هذه الخطة الوضع الراهن والخيارات القانونية المتاحة حالياً أمام الدولة.

٢٣- وبالنظر إلى أن أسباب طلب كولومبيا التمديد تستند إلى التقديرات الأولية للمناطق التي يشتبه في احتوائها على ألغام، سوف تضع كولومبيا نموذجاً محدداً لإعداد تقارير الشفافية

لتسهيل متابعة طلب التمديد كجزء من تقارير الشفافية التي تقدمها بانتظام إلى الدول الأطراف باستخدام الاستمارة ياء.

٢٤- وتطلب كولومبيا أن تمنحها الدول الأطراف في الاتفاقية تمديداً لمدة ١٠ سنوات (إلى ١ آذار/مارس ٢٠٢١)، وتقدم خطة عمل أولية لمدة ثلاث سنوات تفي من خلالها بالتزاماتها بإزالة الألغام لأغراض إنسانية بموجب المادة ٥ من الاتفاقية. وتمثل طبيعة التلوث بالألغام في كولومبيا تحدياً حقيقياً في بلوغ الهدف المتمثل في تخليص العالم من الألغام، بالنظر إلى الطرق الجديدة المعقدة لتصنيع الألغام المضادة للأفراد واستخدامها. ونتيجة لذلك، يقضي طلب التمديد المقدم من كولومبيا اتخاذ تدابير مرنة تتناسب مع الحالة الخاصة التي أوجدتها الأفعال غير النظامية للجماعات المسلحة غير المشروعة في الدولة الطرف، إلى جانب آليات المساءلة التي ستستخدمها الحكومة لتبين أنها ستفعل كل ما في وسعها خلال السنوات العشر المقبلة لتحديد أماكن جميع حقول الألغام في أراضيها وتدمير هذه الألغام. إن طلب التمديد لمدة عشر سنوات ليس طلباً تعسفياً من جانب الحكومة الكولومبية؛ بل يعكس ببساطة واقع الحال في كولومبيا، لأنه من المستحيل التكهن بأي قدر من اليقين بالوقت الذي ستتوقف فيه نهائياً الجماعات المسلحة غير المشروعة عن استخدام الألغام المضادة للأفراد. بيد أن الأوضاع في جزء كبير من البلاد تفضي إلى إحراز تقدم في استرجاع المناطق المتضررة بالألغام. وترى حكومة كولومبيا أنها ستتمكن خلال فترة السنوات العشر هذه، من تدعيم معظم العمل الذي قامت به حتى الآن في إطار الاحترام الذي أبدته كولومبيا لروح الاتفاقية منذ أن وقعت هذا الصك الهام.